الأمم المتحدة

E/CN.6/2013/NGO/102

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 November 2012
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من معهد البحوث الكندي للنهوض بالمرأة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

150113 140113 12-62272X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

تحديات البحوث النسائية

يعمل معهد البحوث الكندي للنهوض بالمرأة لأكثر من ٣٥ عاما على تهيئة المعارف وتنمية البحث وإتاحة معلوماته للدعوة والتثقيف على الصعيد العام. ويركز هذا البيان على بعض التحديات في مجال البحوث النسائية التي تتناول موضوع الدورة ''القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنعها''.

وقد تبين للمعهد في استعراضه لبيانات البحوث من أجل صحيفة الوقائع الجديدة التي أعدها عن العنف ضد النساء في كندا أن أحدث البيانات، من الدراسة الاستقصائية الاجتماعية العامة لعام ٢٠٠٩ بشأن الإيذاء[(١)]، كشفت عن أن حوالي ٦ في المائة من النساء وقعن في السنوات الخمس الماضية ضحايا للعنف في العلاقة الزوجية. وتتعرض النساء للقتل الزوجي بمعدل أعلى بثلاثة أمثال مما يتعرض له الرجال. ووثق مصدر غني للبيانات، صدر في تقرير رابطة نساء الشعوب الأصلية في كندا[(٢)]، ٥٨٢ حالة لنساء الشعوب الأصلية المفقودات والقتيلات في كندا. ووجدت دراسات أخرى أن نساء الشعوب الأصلية يتعرضن لأعمال عنف أكثر خطورة وأنهن أكثر تعرضا للقتل على يد العشير من النساء من غير الشعوب الأصلية. وتتعرض النساء ذوات الإعاقة أيضا للعنف، ووجدت البحوث أن العنف الذي يتعرضن له يختلف اختلافا كبيرا عن أشكال العنف الأخرى، وكثيرا ما يكون مرتكبه مسؤولا عن رعايتهن وموضعا للثقة.

ولا تزال أكثر الدراسات الاستقصائية الكندية شمولا حتى الآن حول موضوع العنف ضد المرأة هي الدراسة الاستقصائية عن العنف ضد المرأة لعام ١٩٩٣. ووجدت هذه الدراسة أن ٥١ في المائة من النساء الكنديات يتعرضن لحادث واحد على الأقل من الاعتداء الجنسي أو البدني بعد سن ١٦ عاما. ومن المؤشرات الدالة على أن كندا لم تأخذ العنف ضد المرأة مأخذ الجد، عدم توفيرها الأموال أو المهارات لتحديث هذه الدراسة الاستقصائية الوطنية الشاملة في السنوات العشرين الماضية.

وخلال بحثنا بشأن العنف ضد المرأة من أجل هذا البيان، بما في ذلك استعراض المؤلفات العلمية، والتقارير والأبحاث المتعلقة بحقوق الإنسان، والنتائج والاستنتاجات

(١) إحصاءات كندا، ا لعنف العائلي في كندا: بيانات إحصائية، كاتالوغ رقم 85-224-X (أوتاوا، وزير الصناعة، كانون الثاني/يناير ٢٠١١).

(٢) أصوات أخواتنا بالروح: تقرير للأسر والمجتمعات المحلية، ٢٠٠٩.

المجتمعية، كنا نأمل في التوصل إلى فهم واضح ومتسق عن كيفية منع واستئصال جميع أشكال العنف ضد المرأة. وقد درسنا هذه المصادر الثلاثة المختلفة لأننا عرفنا من خلال تجربتنا أن المعارف الأكثر شمولا وفعالية التي تؤدي إلى تحسين السياسات والممارسات، تأتي من الجمع بين مختلف مصادر المعرفة، مع استخدام إطار متعدد الجوانب وتحليل نسائي شامل. وقد فوجئنا بوجود قدر ضئيل من الاهتمام بالقضاء على العنف ضد المرأة واستئصاله مقابل مجرد وصف الظاهرة. وإذا أردنا أن نتجاوز مجرد تسمية ظاهرة العنف ضد المرأة إلى منع الظاهرة والقضاء عليها بالفعل، يتعين علينا نحن الداعين إلى المساواة بين الجنسين معرفة كيفية عدم إدراج هذا السؤال الهام الذي تعالجه لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٣ في جدول الأعمال النسائي، وماذا يمكننا عمله لإعادته.

والاهتمام الأكاديمي والعام بالعنف ضد المرأة في كندا حديث نسبيا، وفي البداية لم يعتبر العنف موضوعا يهم عامة الناس. وفي السبعينات، عندما بدأت الحركة النسائية تتصدى للعنف ضد المرأة بوصفه مشكلة ملحة ولا مناص منها، حاولت النساء معالجتها بتوفير الملاجئ ومراكز أزمات الاغتصاب ومراكز ضحايا الاعتداء الجنسي، في البداية بطرق غير رسمية وبعد ذلك بطرق أكثر مهنية وتنظيما تدعمها الدولة. ولسوء الحظ، أدى هذا إلى نهج يستهدف جمع المال لهذه الأنشطة ومن أجلها، ومن ثم ''تقييم الاحتياجات'' لـ ''إثبات'' وجود مشكلة اجتماعية موثقة بالفعل وتحتاج إلى دعم تمويلي كبير للنساء في حالات الأزمات. وبينما أسفر هذا النهج عن إتاحة المزيد من الخدمات للنساء في حالات الأزمات، فقد أضعف التحليل بحيث ركز ببساطة على ما يسمى بـ ''العنف العائلي''. وتسبب ذلك في انفصال النساء من ''الضحايا'' أو ''الناجيات'' عن النساء الأخريات، مما يحجب حقيقة أن جميع النساء معرضات للعنف الجنساني المنهجي. كما يحد ذلك من ''مشكلة'' العنف ويجعلها فردية ويبعدنا عن فهم الهياكل والثقافات والآليات الاجتماعية الأساسية التي تجعل من العنف شيئا طبيعيا في العالم المعاصر. وما دمنا نعمل ونفكر على هذا المستوى الجزئي، رغم أهميته، لا يمكننا حقيقة أن نستهدف منع واستئصال جميع أشكال العنف ضد المرأة.

ونشير إلى قتل ١٤ من طلاب الهندسة في كندا في ما يسمى بـ ''مجزرة مونتريال'' في عام ١٩٨٩ لكونهن نساء، وإلى أعداد نساء الشعوب الأصلية من المفقودات والقتيلات، كمآسي يمكن تجنبها وكذلك كمؤشرات للطبيعة الهيكلية للحالات التي تدعو إلى إجراء بحوث نسائية شاملة مقارنة تتضمن السياقات الاجتماعية، من السياق العالمي إلى السياق المحلي.

و لم تستكمل بعد في كندا عملية مواصلة تحديد أشكال جديدة للعنف ضد المرأة. وكما سلط البيان الذي قدمه الاتحاد الكندي للجامعيات إلى لجنة وضع المرأة في عام ٢٠١٣ الضوء على أن ''التعذيب على أيدي أطراف من غير الدول''، وبخاصة التعذيب ذي الطابع الجنسي الذي يرتكب في المجال الخاص أو العائلي ضد النساء والفتيات، يجب تسميته بأنه مشكلة كندية تحتاج لحل والاعتراف به كذلك. ومنذ عام ١٩٩٣، ذكرت التقارير أن النساء يعانين من تعذيب على أيدي أطراف من غير الدول، بما في ذلك التعذيب ذي الطابع الجنسي، كأطفال. والأطفال المعنيون في ذلك الوقت لا يمكنهم بعد التماس الانتصاف القانوني لأنه لا يوجد حتى الآن قانون ضد هذا النوع من التعذيب، رغم أن المسؤولين الكنديين لا ينكرون وجوده.

ويرى معهد البحوث الكندي للنهوض بالمرأة أن المسائل الثلاث التي وصفت بإيجاز أعلاه تتصل ببعضها اتصالا وثيقا. ويهدف المعهد إلى الربط بين هذه المسائل ومسائل كثيرة أخرى في فهم شامل للأسس القائمة على التحيز الجنسي والسلطة الأبوية لجميع أشكال العنف ضد المرأة. وفي ذلك الوقت، سيمكننا، كمجتمع، أن نضع وننفذ السياسات والممارسات وأنشطة الوعي الثقافي التي تمنع بالفعل العنف وتقضي عليه، وتمحو بشكل حاسم أنماط التفكير التي تجعله ممكنا.

ويستخدم المعهد تحليله النسائي المتعدد الجوانب لتأكيد ضرورة عكس مسار الاتجاهات الثلاثة التالية:

- ازدياد أوجه عدم المساواة من مختلف الأنواع، بما في ذلك عدم المساواة الاقتصادية، التي تزيد من التفاوتات بين النساء اللائي يعشن في ظروف صعبة والمجموعات السكانية الأخرى. وفي الوقت نفسه، يزداد العنف ضد المرأة أيضا، وبخاصة في الفئات المهمشة، كما تزداد التفاوتات بين البحث الذي يقوم على حوافز مالية والبحث المتعلق بالصالح العام ولمنفعة الجميع؛
- ضعف الديمقراطية، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو مثل كندا، وتأثير ذلك على المرأة، وبخاصة المرأة التي تعيش في ظروف صعبة، وتنامي فقدان المجال السياسي؛
- غياب المساواة للمرأة عن جداول أعمال السياسات الوطنية في البلدان المتقدمة النمو. وقد شهدنا في كندا في السنوات القليلة الماضية إلغاء (دون إجراء مناقشة) القوانين التي دعمت النهوض بالمرأة، ورفض تقديم تمويل للمنظمات النسائية لغرضي البحوث و ''الدعوة''، وحل الهياكل الأساسية للحماية الاجتماعية وقت اتخاذ تدابير تقشفية مشددة أكثر من أي وقت مضى.

ويسلط معهد البحوث الكندي للنهوض بالمرأة، تماشيا مع غيره من الداعين إلى المساواة بين الجنسين والمنظمات النسائية، الضوء على أن المجتمعات (بما فيها المجتمع الكندي) مدينة بالكثير للمرأة فيما يتعلق باستمرارها في الحياة والعلاقات الاجتماعية دون تعويضات مالية. وتحويل المرأة، جسد المرأة وحياتها الجنسية، إلى سلعة، إلى جانب انتهاك سلامتها البدنية والاتجار الجنسي بها من الأمور المثيرة للقلق.

وقد تسارعت وتيرة تدهور الدعم الكندي للمرأة ولمساواة المرأة بالرجل خلال الجهود الأولية التي بذلت لإعادة الهيكلة حوالي عام ١٩٨٠ في منتصف التسعينات، ثم مرة أخرى في عام ٢٠٠٦، وكذلك في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وتفسد البيئة السامة، غير المستدامة بيئيا، المعادية للديمقراطية، التي تقودها الشركات، ذات الطابع العسكري، المتفاوتة بشكل متزايد، بذور الحياة نفسها على كوكبنا. وفي الوقت نفسه، تُسحب الموارد من المنظمات النسائية، مما يسهم في تقويض المجتمع المحلي والحيوية الاجتماعية. وساعدت زيادة كثافة وتقنين العنف والترهيب والجشع والسلطة الأبوية التي يعاني منها العالم لأكثر من ٣٠ عاما على كشف الحاجة إلى نماذج وقيم جديدة من شأنها أن تعيد مثل المساواة والتنمية والسلام. ونساء الشعوب الأصلية، بنموذجهن الشامل والبديل والقائم على أساس الشعوب الأصلية، في وضع يمكنهن من إدارة مثل هذه المناقشة.